

موجة تطبيع وضيعة ستلحق بسابقتها



الاثنين 14 سبتمبر 2020 04:10 ص

كتب: قطب العربي

قبل أربعين عاما وقعت مصر أول اتفاقية سلام وتطبيع مع الكيان الصهيوني، كانت صوتا نشازا، استهجنه كل العرب، شعوبا وحكومات، وأسسوا في مواجهته ما سمي بجهة الصمود والتصدي التي كان يقودها عراق صدام حسين. وبعد 15 عاما من الاتفاق المصري الصهيوني وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع الكيان الصهيوني، كان هذا الاتفاق هو الثغرة الكبرى التي تسببت في انهيار المواقف العربية والإسلامية المتضامنة مع القضية الفلسطينية، والتي كانت ترفض أي تفاهم مع الكيان الصهيوني، وكانت خطوة البداية في تلك الموجة هي توقيع الأردن اتفاق وادي عربة في أكتوبر 1994.

بالتأكيد كانت هناك حكومات عربية وإسلامية وأفريقية تدور في الفلك الأمريكي وترغب في إنهاء قطيعتها مع الكيان الصهيوني، لكنها لم تكن تستطيع مواجهة شعوبها الراضة لذلك. وقد استغلت تلك الحكومات خطوتي منظمة التحرير والحكومة الأردنية لتبرر لنفسها ولشعوبها خطواتها المتسارعة بعد ذلك نحو الكيان الصهيوني.

دعونا نتذكر أن العلاقات البحرينية الالكيان الصهيونية ليست وليدة اليوم بل تعود للعام 1994، بزيارة وفد الكيان الصهيوني للمنامة، تعددت من بعدها الزيارات واللقاءات لوزراء ومسؤولين الكيان الصهيوني مع مسئولين بحرينيين، يتقدمهم الملك حمد بن عيسى آل خليفة. وقد دعا وزير الخارجية البحريني إلى تأسيس منظمة إقليمية تضم العرب والكيان الصهيوني.

لم تكن الخطوة البحرينية معزولة وقتها عن موجة تطبيع عربية متصاعدة مع الكيان الصهيوني عقب اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير. فسلطنة عمان أقامت علاقات تجارية غير رسمية مع تل أبيب في العام 1994 أيضا (وفي 2018 زار نتنياهو السلطنة والتقى السلطان الراحل قابوس بن سعيد، لتتوالى بعد ذلك الزيارات العلنية والسرية). وبعد ذلك بعامين (1996) أقامت قطر علاقات تجارية مع الكيان الصهيوني، وفتحت لها مكتب تمثيل تجاري في الدوحة، قبل أن تغلقه لاحقا ردا على الاعتداءات الصهيونية على قطاع غزة.

في أقصى الغرب العربي حيث تبعد موريتانيا آلاف الأميال عن الكيان الصهيوني، حرصت حكومة ذلك البلد العربي على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني رغم عدم وجود أي مبرر لذلك، وكان أول اتصال رسمي بين وزير الخارجية الموريتاني محمد ولد لكيل والصهيوني شيمون بيريز في 18 يونيو 1995، وتم فتح مكاتب لرعاية المصالح في تل أبيب ونواكشوط في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995. وفي 28 أكتوبر 1998، تم الإعلان في واشنطن عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين موريتانيا والكيان.

الموجة الجديدة قادتها الإمارات ودفعت فيها بعض الدول للتطبيع حتى قبل أن تعلن هي رسميا عن ذلك، مثل السودان الذي سارع حاكمه العسكري الفريق البرهان لمقابلة نتنياهو مطلع فبراير الماضي في عنتيبي، ثم دفعت البحرين لإحياء علاقتها القديمة، ولا تزال تواصل جهودها مع المملكة السعودية التي لن تتأخر كثيرا عن الركب وقد يلحقها شطر من اليمن، أو شطر من ليبيا (الشطران المواليان للإمارات).

لننظر إلى نتيجة تلك الاتفاقيات للتطبيع مع العدو الصهيوني، سواء عقب الاتفاق المصري أواخر السبعينيات، أو في موجة منتصف التسعينيات، أو في الموجة الحالية، لنكتشف أنها جميعا كانت محض لهاث خلف سراب السلام الذي لم يتحقق. صحيح أن مصر تمكنت عبر اتفاقها المنفرد من استعادة سيناء وإن بسيادة منقوصة، إلا أن العداء الشعبي للكيان الصهيوني ظل قائما بل متصاعدا في أحيان كثيرة، وقد قدم الشعب المصري ومن بعده الشعب

الاردني ثم الموريتاني نماذج رائعة في مواجهة التطبيع الذي حاولت حكومات تلك البلدان فرضه وتميريه. خرجت المظاهرات الشعبية الرافضة، وتأسست الكيانات المناهضة، وقررت الجمعيات العمومية للنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية رفض التطبيع ومساءلة من يخرق تلك القرارات، والأهم أن الصهاينة الذين يزورون عواصم ومدن تلك الدول الثلاث لا يجرؤون حتى اليوم على الكشف عن هوياتهم بل يتسترون في جنسيات دول أخرى، لأنهم يخافون من المصير الذين ينتظرهم لو عرفت شعوب تلك الدول هوياتهم الحقيقية.

على مستوى القضية الفلسطينية وباستثناء تأسيس سلطة الحكم الذاتي المحاصرة حالياً في المقاطعة في رام الله، لم تستفد القضية الفلسطينية شيئاً من هرولة العرب السابقين واللاحقين للتطبيع، بل تضررت كثيراً، وفقدت الكثير من مصادر قوتها وأوراق ضغطها، ورأينا الكيان الصهيوني يفاخر بعلاقاته العربية العلنية والسرية وبيشر بالمزيد منها، دون أن يقدم ثمناً لذلك، قدم فقط صيغة السلام مقابل السلام، متجاوزاً مبدأ الأرض مقابل السلام الذي طرحه ملك السعودية الراحل عبد الله وأفرته القمة العربية عام 2002.

بل إننا نلمس فارقاً كبيراً بين تطبيع الجولة الأولى، والتي شملت مصر ومن بعدها الأردن ومنظمة التحرير، حيث حصلت هذه الأطراف على بعض المكاسب (رغم أننا نرفض تلك الاتفاقات أصلاً) وحصلت على مساعدات مالية أمريكية منتظمة، بينما تدفع دول الخليج في جولة التطبيع الوضيعة الحالية مقابل مادياً نظير تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني!!

الموجة الجديدة للتطبيع العربي مع الكيان الصهيوني تفتقد إلى أي مبررات يمكن تسويقها للشعوب، وهي تتجاوز حالة التطبيع التقليدي إلى التحالف مع الكيان الغاصب في مواجهة ما تعتبره دول الخليج خطراً أكبر عليها من جهة إيران. لكن المؤكد أن هذه الموجة الجديدة ستفتر مع الوقت، حيث أن الكيان الصهيوني سيسعى لـ"حلب" هذه الدول، ولن يمنحها في المقابل أمناً ولا أماناً ضد إيران، بل إن هذه الدول ستعرض أمنها لخطر حقيقي من إيران التي تدرك أن العلاقات الخليجية الالكيان الصهيونية موجهة ضدها بالأساس. وكما تصدت شعوب الموجتين الأولى والثانية للتطبيع ولفظته، فإن شعوب الموجة الجديدة عليها أن تحذو الحذو ذاته احتراماً لعقيدها وعروبته ومقدساتها. وإذا كنا راينا إرهابات ذلك في السودان والبحرين، فإننا نتنظر تحركات مماثلة في الإمارات والسعودية.

نقلًا عن "عربي 21"

